

Distr.: General
16 August 2011
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١١ آب/أغسطس ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه تقريراً عن أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة
كولومبيا لشهر نيسان/أبريل ٢٠١١ (انظر المرفق).

وقد أعد التقرير تحت مسؤوليتي، بعد إجراء مشاورات مع الأعضاء الآخرين
في مجلس الأمن.

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق
مجلس الأمن.

(توقيع) نيستور أوسوريو

السفير

الممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة ١١ آب/أغسطس ٢٠١١ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة كولومبيا (نيسان/أبريل ٢٠١١)

مقدمة

عقد مجلس الأمن، تحت رئاسة كولومبيا في شهر نيسان/أبريل ٢٠١١، خمساً وثلاثين جلسة، بما فيها ١٨ جلسة مشاورات، وثمانين جلسات إعلامية، ومناقشتان مفتوحتان، وجلستان مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في عمليات حفظ السلام. واتخذ المجلس خمسة قرارات واعتمد بيانين رئاسيين وأصدر أربعة بيانات صحفية.

أفريقيا

كوت ديفوار

في ٤ و ٨ و ١١ نيسان/أبريل، أُجريت مشاورات غير رسمية بشأن تطورات الحالة السياسية والإنسانية في كوت ديفوار، وأيضا بشأن تنفيذ قرارات المجلس بهذا الصدد.

وفي ١٣ نيسان/أبريل، تلقى مجلس الأمن التقرير المرحلي السابع والعشرين للأمم العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2011/211)، واستمع إلى إحاطات قدمها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، تشوي يونغ - جين؛ ووكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية، فاليري أموس؛ ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، نافانيثيم بيلاي. وأدلى بيان أيضا الممثل الدائم لكوت ديفوار، السفير يوسفو بامبا. وبعد إجراء مشاورات غير رسمية، اعتمد أعضاء المجلس بيانا صحفيا أعربوا فيه، في جملة أمور، عن الترحيب بتمكن الرئيس الحسن درامان واتارا من تولي مسؤولياته كرئيس لدولة كوت ديفوار، وحثوا الأطراف على العمل معاً من أجل تعزيز المصالحة الوطنية واستعادة السلام الدائم، وأعربوا عن التقدير للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للدور الذي اضطلعت به في تسوية النزاع.

وفي ٢٨ نيسان/أبريل، قرر المجلس بموجب قراره ١٩٨٠ (٢٠١١)، في جملة أمور، أن يحدد لغاية ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢ التدابير المفروضة بموجب الفقرات ٧ إلى ١٢ من القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)، والفقرة ٥ من القرار ١٩٤٦ (٢٠١٠)، والفقرة ١٢ من القرار ١٩٧٥ (٢٠١١)، والفقرة ٦ من القرار ١٦٤٣ (٢٠٠٥)، بشأن حظر توريد الأسلحة، وحظر السفر، وتجميد الأرصدة ووقف المعاملات المالية، وتقييد المعاملات المتعلقة بالماس الخام، على التوالي. وبموجب القرار ١٩٨٠ (٢٠١١)، مدد المجلس بالممثل لغاية

٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢ ولاية فريق الخبراء على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٧ من القرار ١٧٢٧ (٢٠٠٦)، وطلب من الفريق أن يقدم تقرير منتصف المدة إلى اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وتقريراً نهائياً إلى المجلس عن طريق اللجنة قبل نهاية فترة ولايته بخمسة عشر يوماً. وعقب اتخاذ القرار، أدلى الممثل الدائم لكوت ديفوار ببيان.

الجمهورية العربية الليبية

في ٤ نيسان/أبريل، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها المبعوث الخاص للأمين العام إلى الجماهيرية العربية الليبية، عبد الإله محمد الخطيب، بشأن الأنشطة المنفذة في إطار الاضطلاع بولايته. وقدم المبعوث الخاص معلومات عن مشاركته في مؤتمر لندن حول ليبيا، المعقود في ٢٩ آذار/مارس، الذي أنشئ خلاله فريق الاتصال الدولي المعني بليبيا، ووافى المجلس أيضاً بمعلومات عن الاجتماعات المعقودة في طرابلس وبنغازي. وأشار كذلك إلى الاجتماع الذي عقده الاتحاد الأفريقي في ٣١ آذار/مارس بغية تحليل مختلف الخيارات المطروحة لتسوية الأزمة في الجماهيرية العربية الليبية. وخلال المشاورات غير الرسمية التي أعقبت الجلسة الإعلامية، تبادل أعضاء المجلس وجهات النظر بشأن المسألة وتناولوا الأحداث الجارية بالتحليل.

ووفقاً للفقرة ١٢ من القرار ١٩٧٣ (٢٠١١)، عقدت مشاورات مغلقة يوم ٢٨ نيسان/أبريل، قدم خلالها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، لين باسكو، إحاطة عن الوضع في ليبيا وحالة تنفيذ القرارين ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١). وقدم وكيل الأمين العام موجزاً للأحداث الأخيرة، مسلطاً الضوء على الجهود التي يبذلها كل من وكالة الأمين العام للشؤون الإنسانية من أجل معالجة الأزمة الإنسانية المتعاضمة، والمبعوث الخاص للأمين العام إلى الجماهيرية العربية الليبية من أجل تسوية الوضع، وإيجاد حل سياسي للأزمة وفقاً للولاية المنوطة به. وتبادل أعضاء المجلس في وقت لاحق وجهات النظر بشأن المسألة.

الصحراء الغربية

عقد المجلس في ١٨ نيسان/أبريل جلسة خاصة استمع خلالها المجلس والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لإحاطة قدمها مدير شعبة آسيا والشرق الأوسط التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام، فولفغانغ فايسبرود - ويدر، ثم اعتمد المجلس بلاغاً رسمياً (S/PV.6516).

وفي ١٩ نيسان/أبريل، قدم المبعوث الشخصي للأمين العام إلى الصحراء الغربية، كريستوفر روس، والممثل الخاص للأمين العام للصحراء الغربية ورئيس بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، هاني عبد العزيز، معلومات مستكملة إلى المجلس عما اضطلعوا

به من أنشطة، وقدّم تقرير الأمين العام عن الحالة في ما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2011/249). وتبادل أعضاء المجلس وجهات النظر بشأن المسألة.

وبعدئذ، قام المجلس في ٢٧ نيسان/أبريل بموجب القرار ١٩٧٩ (٢٠١١) بتمديد ولاية البعثة لغاية ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢، وأهاب بالطرفين مواصلة إبداء الإرادة السياسية والعمل في جو مؤاتٍ للحوار بغية دخول مرحلة المفاوضات الأشد كثافة والأوثق صلة بجوهر المسألة. وأدلى ببيانات أثناء الجلسة ممثلو كل من جنوب أفريقيا ونيجيريا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وفرنسا وغابون.

الصومال

في ١١ نيسان/أبريل، قرر المجلس بموجب قراره ١٩٧٦ (٢٠١١) بشأن القرصنة والسطو المسلح في عرض البحر قبالة سواحل الصومال، أن ينظر على وجه السرعة في إنشاء محاكم صومالية متخصصة لمحاكمة القراصنة المشتبه بهم سواء في الصومال أو في المنطقة، بما في ذلك محكمة متخصصة لمكافحة القرصنة تتجاوز ولايتها القضائية الحدود الإقليمية للصومال، على النحو المشار إليه في التوصيات الواردة في تقرير المستشار الخاص للأمين العام المعني بالمسائل القانونية المتصلة بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، جاك لانغ (S/2011/30، المرفق)، بما يتفق مع قانون حقوق الإنسان الواجب التطبيق. وطلب إلى الأمين العام أن يقدم في غضون شهرين تقريراً عن طرائق آليات المحاكمة تلك.

السودان

في ١٤ نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثة الأمم المتحدة في السودان. وقدمت مديرة شعبة أفريقيا الأولى التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام، مارغريت كاري، إحاطة أعقبها تبادل لوجهات النظر والمعلومات، ثم اعتمد المجلس بلاغاً رسمياً (S/PV.6514).

وفي ٢٠ نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة إعلامية، تلتها مشاورات غير رسمية ناقش خلالها الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، أتول كهاري، تقرير الأمين العام (S/2011/239 و S/2011/244). وأطلع الأمين العام المساعد المجلس على الأحداث الأخيرة التي شهدتها السودان والأنشطة التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة في السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وتبادل أعضاء المجلس وجهات النظر بشأن المسألة.

وفي ٢١ نيسان/أبريل، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2011/8)، وفي ٢٧ نيسان/أبريل، اتخذ بالإجماع القرار ١٩٧٨ (٢٠١١)، الذي مدد بموجبه ولاية البعثة لغاية ٩ تموز/يوليه ٢٠١١.

آسيا

أفغانستان

في ١ نيسان/أبريل، قدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، آلان لوروا، إحاطة للمجلس بشأن الهجوم الذي شُن في مزار الشريف على أفراد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والذي أودى بحياة ثمانية من موظفي الأمم المتحدة. وأصدر أعضاء المجلس بياناً صحفياً أدانوا فيه الهجوم والتحريض على العنف بجميع أنواعه. وفي الوقت نفسه، دعوا حكومة أفغانستان إلى تقديم المسؤولين عن ذلك العمل إلى العدالة واتخاذ جميع الخطوات الممكنة لحماية موظفي البعثة.

العراق

في ٨ نيسان/أبريل، قدم الممثل الخاص للأمين العام في العراق ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، آد ميلكيرت، إحاطة إعلامية بشأن تنفيذ ولاية البعثة والوضع السائد في العراق. وأشار الممثل الخاص إلى التقدم المحرز في تشكيل حكومة ائتلافية جديدة، لافتاً الانتباه في الوقت ذاته إلى الشواغل المشروعة التي ما زالت تساور الشعب العراقي إزاء انعدام فرص العمل والخدمات الأساسية والالتزام المؤسسي. وشدد على الزيارات الرفيعة المستوى التي قامت بها وفود من الكويت إلى العراق ومن العراق إلى الكويت. وفي ما يتعلق بالبعثة، سلط الضوء على التعاون الوثيق الجاري مع مجلس النواب والحكومة في إنشاء لجنة مستقلة لحقوق الإنسان، وأعرب أيضاً عن قلقه إزاء التقارير التي تفيد بوقوع حوادث عنف في معسكر أشرف.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ٢١ نيسان/أبريل، عقد المجلس مناقشة مفتوحة للنظر في الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

وأعرب وكيل الأمين العام عن الأسف إزاء حالة الجمود التي تشهدها المفاوضات بين إسرائيل وفلسطين. وشدد على أهمية منع التعبيرات العنيفة التي تقوض الجهود السياسية، وأفاد بأن الأمم المتحدة أعربت، أثناء اجتماع لجنة الاتصال المختصة لتنسيق المساعدة

الدولية المقدمة إلى الفلسطينيين، المعقود في ١٣ نيسان/أبريل في بروكسل، عن وجهة نظر مفادها أن المهام الحكومية كافية لحكومة دولة لها مقومات البقاء في المجالات التي شاركت فيها مع السلطة الفلسطينية (الحكم الرشيد؛ وسيادة القانون وحقوق الإنسان؛ وسبل العيش والقطاعات الإنتاجية؛ والتعليم والثقافة؛ والرعاية الصحية؛ والحماية الاجتماعية؛ والهياكل الأساسية والمياه). وأشار إلى أن التدابير التي اتخذتها إسرائيل لتيسير التنقل دعمت أيضا النشاط الاقتصادي والحصول على الخدمات الأساسية. وكرر وكيل الأمين العام التأكيد على أن الأنشطة الاستيطانية تتعارض مع القانون الدولي ومع الالتزامات التي قطعتها إسرائيل على نفسها بموجب خارطة الطريق.

وفي ما يتعلق بالحالة في لبنان، أعرب عن القلق لأن عدة أشهر قد مضت على تعيين نجيب ميقاتي رئيسا للوزراء، ولم يجر بعد تشكيل حكومة جديدة. وقال إن الحالة العامة السائدة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ظلت مستقرة بوجه عام. وأدلى ببيانات أيضا الممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم لفلسطين، وشارك في الجلسة ٤١ متكلمًا آخر.

الأمريكتان

هايتي

عقدت مناقشة مفتوحة بشأن هايتي في ٦ نيسان/أبريل، برئاسة خوان مانويل سانتوس كالديرون، رئيس كولومبيا، الذي أوضح أن الغرض من الاجتماع الذي دعت بلاده إلى عقده إنما هو تعزيز الاستقرار وترسيخ سيادة القانون في هايتي. وأعرب عن الأسف لبطء التقدم المحرز في إعادة بناء البلاد على الصعيدين المادي والمؤسسي، مشددا على أن المجتمع الدولي ملزم بالوفاء بتعهداته بتعمير هايتي بشكل منسق ومتسق، وبالسعي إلى تحقيق إنجازات محددة ومستدامة وطويلة الأجل بغية تعزيز المؤسسات وتحسين الشفافية.

وقدم الأمين العام إحاطة للمجلس أشاد فيها بشعب هايتي لانتخاذه خطوة مهمة على درب توطيد الديمقراطية عن طريق إجراء الجولة الثانية من الاقتراع بشكل سلمي. وسلط الأمين العام الضوء على التقدم المحرز صوب بسط الأمن واحترام الحريات الأساسية، وشدد على أن الشرطة الوطنية الهايتية بصدد التحول إلى مؤسسة تتمتع بدرجة أكبر من القدرة والثقة، وبانت تحرز تقدما في صد زحف العصابات الإجرامية وتعاضم التهديدات الأمنية الأخرى. وحث حكومة هايتي المقبلة على الاستفادة من التقدم الكبير المحرز دون إغفال ما يحق بالبلد من تحديات كبرى، من قبيل تدهور اقتصاده وعجز مؤسساته العامة عن تقديم الخدمات الأساسية. وأبرز المبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني بهايتي، ويليام جيفرسون كلينتون، الدور المنوط باللجنة المؤقتة لتعمير هايتي التي أنشأها الرئيس والبرلمان لكفالة

التنسيق بين عمل حكومة هايتي وعمل الجهات المانحة الدولية ومجموعة المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التعمير، مع التأكد من اتساق جميع المشاريع المعتمدة مع الخطة الإنمائية لحكومة هايتي نفسها ومن توجي الشفافية في استخدام الموارد. وقال المبعوث الخاص إنه تمت الموافقة على ما يربو على ٨٧ مشروعا، من شأنها أن تساعد عند اكتمالها مليوني هايتي. ودعا رئيس هايتي، رينيه غارسيا بريفال، الأمم المتحدة إلى التفكير في فعالية تدخلاتها، وأشار، إدراكاً منه بأن الردع العسكري لا يمثل سوى جانب واحد من السعي إلى تحقيق الاستقرار، إلى أنه ينبغي إعادة توجيه مسار بعثات حفظ السلام لكي تستوعب أعمال سائر المؤسسات المتخصصة، مثل البنك الدولي وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها. وشدد على أنه لا سبيل إلى تحقيق الاستقرار في هايتي سوى من خلال جهود الهايتيين أنفسهم، مع التعويل بطبيعة الحال على دعم المجتمع الدولي وتضامنه، ولا سيما في مجال بناء المؤسسات الأساسية لإرساء سيادة القانون. وشارك في الجلسة أربعون متكلما.

واعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2011/7) في ٦ نيسان/أبريل، أكد فيه من جديد التزامه القوي بسيادة هايتي واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدها، وشدد على أن حكومة هايتي وشعبها يتحملان المسؤولية الرئيسية عن إحلال السلام وإرساء الاستقرار، وعن بذل الجهود لإنعاش هايتي. واعترف المجلس بالمساهمة التي يقدمها المجتمع الدولي لدعم عملية تحقيق الاستقرار في هايتي، بما في ذلك تعزيز مؤسساتها التشريعية والقضائية والتنفيذية. واعترف أيضا بترابط التحديات المحدقة بهايتي، وأكد من جديد على أن التقدم المستدام في مجالات الأمن، وبناء القدرات المؤسسية، بما في ذلك سيادة القانون، وكذلك توطيد الهياكل الحكومية الوطنية، والديمقراطية، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، والتنمية، كلها أمور يعزز بعضها بعضا.

المسائل المواضيعية

المرأة، والسلام والأمن

عقد المجلس في ١٢ نيسان/أبريل جلسة مفتوحة للاستماع لإحاطة قدمتها وكالة الأمين العام للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ميشيل باشليه. وخلال المشاورات المغلقة التي أجريت مباشرة بعد ذلك، استمع أعضاء المجلس إلى تعليقات إضافية من وكالة الأمين العام وطرحوا عليها أسئلة. وأعرب معظم الأعضاء عن دعمهم لأنشطة وبرامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والحاجة إلى إحراز تقدم في تنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة بالموضوع.

وفي ١٤ نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة مفتوحة بشأن العنف الجنسي، أعقبها مشاورات مغلقة. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في سياق التفاعلات، مارغو وولستروم. وفي أعقاب المشاورات، تلا الرئيس بيانا على وسائل الإعلام تضمن عددا من العناصر التي اتفق عليها أعضاء المجلس. وجاء في البيان على وجه الخصوص أن أعضاء المجلس أحاطوا علما بتقييم وكلية الأمين العام للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعلى الحدود بين ذلك البلد وأنغولا، وكذلك بتوصياتها بشأن التصدي لحالات العنف الجنسي في المنطقة؛ وأن الأعضاء لاحظوا مع الارتياح التصريحات بشأن التعاون بين الحكومتين وتنفيذ التدابير اللازمة لمنع أعمال العنف الجنسي ووضع حد للإفلات من العقاب على إتيان تلك الأعمال؛ وأن المجلس قد استمع أيضا إلى إحاطتها بشأن الاجتماعات المعقودة مع الاتحاد الأفريقي والتقدم المحرز في تنفيذ قرار المجلس ١٩٦٠ (٢٠١٠)؛ وأن الأعضاء رحبوا بالإعلان عن زيادة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في هذا الشأن، وأعربوا عن دعمهم التام للجهود التي تبذلها الممثلة الخاصة لإنهاء حالات العنف الجنسي في سياق التفاعلات المسلحة.

الأسلحة الصغيرة

في ٢٥ نيسان/أبريل، أجرى المجلس مشاورات مغلقة بشأن الأسلحة الصغيرة. وعرض ممثل الأمم المتحدة السامي لشؤون نزع السلاح، سيرجيو دي كويروس دوارتي، التقرير الثاني للأمين العام عن الأسلحة الصغيرة (S/2011/255)، المقدم عملا بالبيان الرئاسي الصادر في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (S/PRST/2007/24). وشكر أعضاء المجلس الممثل السامي على التقرير. وعقب العرض، أجريت مشاورات مغلقة أشار خلالها بعض المتكلمين إلى المفاوضات الجارية حول إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة، من شأنها أن ترسي أعلى المعايير الممكنة لتنظيم تجارة الأسلحة، بينما أشار آخرون إلى أهمية التعاون والمساعدة وبناء القدرات الوطنية وإلى ضرورة التنفيذ الكامل لبرنامج عمل عام ٢٠٠١ المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

السلام والأمن في أفريقيا (كينيا)

أجرى المجلس في ٨ نيسان/أبريل مشاورات بشأن طلب كينيا أن يلتزم المجلس من المحكمة الجنائية الدولية، عملا بالمادة ١٦ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، أن ترجى اتخاذ إجراءات معينة بحق مواطنين كينيين كان قد شرع فيها المدعي العام من تلقاء نفسه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وفي أعقاب المشاورات، تلا الرئيس بيانا على وسائل الإعلام، بالنيابة عن أعضاء المجلس. وشدد بوجه خاص على أنه عقب تلقي طلب كينيا، عقد المجلس جلسة تحاور في آذار/مارس ومشاورات غير رسمية في نيسان/أبريل؛

وأن المجلس قد أخذ أيضا في الحسبان الموقف الذي أعرب عنه الاتحاد الأفريقي؛ وأنه بعد إمعان النظر، لم يتمكن أعضاء المجلس من التوصل إلى اتفاق بشأن المسألة. وقد أوعز إلى الرئيس أيضا أن يحيل العناصر المتفق عليها مشفوعةً بالرسالة إلى الممثل الدائم لكينيا والمرقب الدائم للاتحاد الأفريقي، وقد تم ذلك.

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

في ٢٠ نيسان/أبريل، مدد المجلس بموجب قراره ١٩٧٧ (٢٠١١) ولاية اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) لمدة ١٠ سنوات لغاية ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٢١، ونصّ على إجراء استعراضين، أحدهما بعد خمس سنوات والآخر قبل نهاية الولاية. وبمقتضى ذلك القرار، كرر المجلس دعوته للدول أن تنفذ بصورة ملائمة تدابير فعالة لمواجهة التهديد الذي يشكله انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها وإمكانية وقوعها في أيدي أطراف فاعلة غير حكومية. وأكد من جديد أيضا على ضرورة امتثال جميع الدول الأعضاء لالتزاماتها والوفاء بتعهداتها إزاء الحد من التسلح ونزع السلاح وعدم الانتشار في جوانبه كافة في ما يتعلق بجميع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وأقرّ بأن انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، وكذلك وسائل إيصالها، يشكلّ تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وشدد المجلس أيضا على ضرورة تنفيذ جميع الدول للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) تنفيذا كاملا، وأكد على أهمية تقديم مساعدة فعالة إلى الدول بما يلي احتياجاتها، استجابة لطلباتها.

إحاطة مقدمة من إدارة الشؤون السياسية

في ١٨ نيسان/أبريل، قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إحاطة للمجلس بشأن الاجتماع الاستشاري الرفيع المستوى الذي عقد في نيروبي يومي ١٢ و ١٣ نيسان/أبريل، بهدف البدء في عملية تشاور في إطار الميثاق الاتحادي الانتقالي للصومال واتفاق جيبوتي للسلام بشأن مستقبل الصومال بعد الفترة الانتقالية التي تنتهي في آب/أغسطس ٢٠١١. وأشار وكيل الأمين العام أيضا إلى تقرير فريق الأمين العام للخبراء المعني بالمساءلة في سري لانكا، الذي قدم إلى الأمين العام في ١٢ نيسان/أبريل. وقال إن التقرير سيصدر في الوقت المناسب.